فرضيته لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الاية بتقاعس
التيمم اى فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فريضة ولضعف رواحانيته
الضا على رواحانية الماء لاسيما ان تيمم اول الوقت واخر الصلاة الى اخر الوقت
فان اعضاءه تضعف بالكلية حتى كانه لم يتطهر واما وجه من قال يجمع بالتيمم ما شاء من
الفرائض فهو لكونه به لاعن الطهارة بالماء فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء او الغسل
كما له ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قاله ابو حنيفة على اصله قاعدة البدلية وان
لم يلحق البدل بالمبدل منه في كل الامور فان اعضاء التيمم ناقصة عن اعضاء الوضوء
وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة
مستقلة وليس مؤيدا لعن الوضوء والغسل امرنا الله تعالى بها عند المرض او فقد
الماء سفرا او حضرا وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت
واجمعوا على انه اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لا اعادة عليه ان كان
الوقت باقيا كامر اولى الالباب ومن ذلك قول زفر وعبد ومحمد بن الحسن انه لا يجوز
للمتيمم ان يؤم المتوضئين مع اتفاق الائمة على جواز ذلك فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول ان اللائق بالامام ان يكون اكمل الناس طهارة لانه واسطة
بين الله تعالى وبين عباده وانما يرقى الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب ووجه الثاني
كون التيمم طهارة على كل حال لخبر ما جازت صلاته بها منفردا جازت بها
صلاته اماما ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يجوز التيمم لصلاة العيدين
والجنازة في الحضر وان خيف فوتها مع قول ابي حنيفة بجواز ذلك فالاول
مشدد في الطهارة مخفف في امر الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي من تعذر عليه الماء في الحضر
وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او في بير ولو استقى منه خرج الوقت
انه يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء لا اعادة مع قوله مالك انه يصلي بالتيمم ولا يعيد
ومع قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف في امر الصلاة مشدد في امر الطهارة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول الاحتراز الاحتياط في الطهارة المؤداة بها والصلاة ووجه الثاني
الاحتياط في الصلاة ووجه الثالث الاحتياط لكمال الاداء مع الله تعالى فاسعى
من الله ان يعف بين يديه في تلك الصلاة نظهارة ضعيفة لا تحيي اعضاءه الحياة

التي

التي يصح له بها كمال الاقبال على مناجاة ربه وقد ضبط الامام البيهقي علوم السهم
التي يطلب المتيمم الماء منها بما بين ثلاثمائة ذراع الى اربعمائة ذراع انتهى فاعلم
ذلك فانه قل من العلماء من صرح به ومن ذلك قول الامام الشافعي واحمد في احد قوليه
انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفيه وتيمم عن باقي الاعضاء
مع قوله في الائمة انه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويتيمم فالاول مشدد وبويد
حديث اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم والثاني فيه تخفيف بعدم استعمال الماء
القليل مع التيمم ووجه ان الطهارة المتعضية لو يتعلقا فعلها عن الشارع
صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا العود يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء اى يكفيكم
لتلك الطهارتين فتيمموا مغالبة يقول قد استظهرنا طهارتين لبعض الاعضاء بالماء
فوجب تكميلها بالتيمم فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي
من كان بعضو من اعضائه جرح او كسر او قرح والصق عليه جبيرة وخاف من نزعها
التلف انه يمسح على الجبيرة ويتيمم مع قول ابي حنيفة ومالك انه ان كان بعض جسده
صحيحا وبعضه جريحا وكل الاكثر هو الصحيح غسله وسقط حكم الجرح واستحب
مسحه بالماء وان كان الصحيح تيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال
احمد يغسل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسح للجبيرة فالاول مشدد والثاني
مخفف بالتفصيل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
بزيادة وجوب مسح الجبيرة لما تاخذه من الصحيح غالبا للاستمساك ووجه الثاني
انه اذا كان الاكثر الجريح او الجريح فالحكم له لان شدة الالم حينئذ ادخل في طهارة
العضو من غسله بالماء فان الامراض كفارات للخطايا محصصة للذنوب ولم يذكر
الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة المتعضية في العبادة
لواحدة بالماء والتراب معا ومن ذلك قول الامام مالك واحمد من حبس في المصر فلم يقدر
على الماء تيمم وصلى ولا اعادة عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة وهو
احدى الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس او يجد الماء مع قول الشافعي انه
يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد
في امر الطهارة مخفف في امر الصلاة فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
انه فعل ما كلف بحسب الوقت فلا يلزمه اعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر نادر
مع قول المحققين ان يزد المكلف توسع بحيث لا يبقى لنفسه قيمة واحتقر جدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)